



للاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM



عاشا  
YEARS  
المصرفية الإسلامية  
ISLAMIC BANKING



قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي  
Saleh Kamel Islamic Economy Database

# دولة تحت الضوء - مصر

ديسمبر ٢٠٢٥

## ١ نظرة عامة على القطاع الاقتصادي

تشهد مصر نمواً سكانياً متسارعاً، حيث يبلغ عدد سكانها **١١٦,٥** مليون نسمة، ويصل ناتجها المحلي الإجمالي إلى **٣٨٩,٠٦** مليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤. وتمتلك البلاد اقتصاداً متنوعاً يشمل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي عند ملتقى قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يمنحها ميزة تنافسية في جذب الاستثمارات وتعزيز دورها كمركز إقليمي للتجارة واللوجستيات. وتستفيد مصر من سوق محلية كبيرة، وشبكة بنية تحتية متطورة نسبياً، وسياسات إصلاح اقتصادي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وزيادة النمو المستدام. على مدار السنوات القليلة الماضية، اتبعت مصر أجندة إصلاح شاملة تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد جاءت هذه الجهود في إطار "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، وبدعم من "برنامج الإصلاح الاقتصادي"، حيث ركزت على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز البنية التحتية ونظم الحماية الاجتماعية.<sup>١</sup>

## ٢ الاقتصاد الإسلامي في مصر

شهدت المصرفية الإسلامية في مصر زخماً قوياً، حيث بلغ حجم التداول **٧٣٧** مليار جنيه مصري في يونيو ٢٠٢٤ م، بزيادة قدرها **١٧٥** مليار جنيه مقارنةً بالشهر نفسه من عام ٢٠٢٣ م. ويعكس هذا النمو الملحوظ زيادة سنوية بنسبة **٣١,١%**. وتشكل المصرفية الإسلامية حالياً نسبة **٤%** من إجمالي السوق المصرفية المصرية.<sup>٢</sup>

## ١.٢ المحطات الرئيسية في مسار التمويل الإسلامي في مصر

تعود جذور التمويل الإسلامي في مصر إلى نماذج رائدة ظهرت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وقد شكّل "بنك ادخار ميت غمر"، الذي تأسس في عام ١٩٦٣م، خطوة مهمة نحو تقديم خدمات مالية مجتمعية خالية من الفوائد، ومتوافقة مع المبادئ الإسلامية. وعلى الرغم من أنه لم يكن بنكاً رسمياً ضمن النظام الرسمي؛ فإنه عمل كمؤسسة مالية مجتمعية قائمة على مبدأ عدم التعامل بالفائدة، ومستوحاة من القيم الإسلامية. بالرغم من عدم حمله التصنيف الرسمي "إسلامي"؛ فإنه كان يُنظر إليه على نطاق واسع كمبادرة ذات توجهات إسلامية. توسّع البنك لاحقاً ليضم **تسعة** فروع، مما مهّد الطريق أمام ظهور التمويل الإسلامي المعاصر، قبل أن يُغلق في عام ١٩٦٧م.<sup>٤</sup>

يوضّح الخط الزمني التالي أبرز المحطات التي شكّلت تطور القطاع المصرفي والمالي الإسلامي في مصر، مما يعكس تطوره التدريجي من خلال الإصلاحات التشريعية، والابتكارات المؤسسية، وتوسيع نطاق السوق:

١. البنك الدولي. (يوليو ٢٠٢٥). إجمالي السكان (SP.POP.TOTL) والناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الجاري) (NY.GDP.MKTP.CD) - مصر. بيانات البنك الدولي المفتوحة.
٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٠). رؤية مصر ٢٠٣٠.
٣. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). (٢٠٢٤). قاعدة بيانات صناعة الخدمات المالية الإسلامية - مصر.
٤. أورهان، زين العابدين حسن. (٢٠١٨). بنك الادخار في ميت غمر: نموذج يُحتذى به أم يوتوبيا غير قابلة للتكرار؟ مجلة المشاركة والتنمية، (٢)، ٨٤-٧١.

## المحطات الرئيسية في مسار التمويل الإسلامي في مصر (١٩٧٧-٢٠٢٥)

٢٠٢١م

صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن الصكوك السيادية، تلاه إصدار لائحته التنفيذية بموجب القرار رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٠٢٢م، ويشكلان معاً الإطار التشريعي لإدخال هذا النوع الجديد من أدوات الدين الحكومية في مصر، مع تحديد الضوابط التنظيمية لإصدار الصكوك السيادية وفقاً لما ورد في أحكام القانون<sup>١</sup>.

١٩٧٧م

تم إصدار القانون رقم ٤٨ للسماح بإنشاء بنوك تعمل وفقاً للمبادئ الإسلامية، وقد وضع هذا القانون الأساس القانوني للمصرفية الإسلامية المؤسسية في مصر.

١٩٧٩م

تأسس أول مصرف إسلامي كامل بشكل رسمي في مصر - بنك فيصل الإسلامي.

٢٠٢٢م

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية أول ترخيص في مصر لنشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، باستخدام نموذج "وكالة الاستثمار"، وذلك لتعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي<sup>٢</sup>.

٢٠٢٢م

أطلقت البورصة المصرية مؤشر EGX٣٣ الشرعي، الذي يضم ٣٣ شركة تم اختيارها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتم الإعلان الرسمي في ١٢ يونيو ٢٠٢٤م.

٢٠٢٣م

نجحت وزارة المالية المصرية في إطلاق أول إصدار من الصكوك السيادية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ضمن برنامج دولي للصكوك السيادية بقيمة تقارب ٥ مليارات دولار أمريكي<sup>٣</sup>.

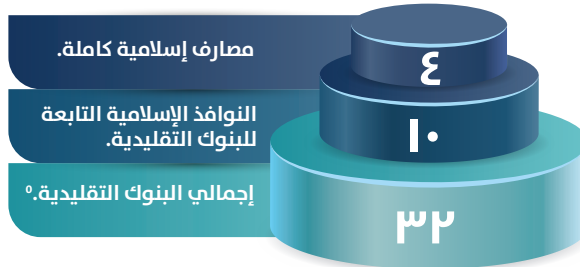
٢٠٢٥م

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على إصدار صكين متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة إجمالية تبلغ ٥,٨ مليار جنيه مصري<sup>٤</sup>.

### ٣ المصرفية الإسلامية في مصر

تلعب المصرفية الإسلامية دوراً محورياً في المشهد المالي المصري، حيث تضم البلاد أربعة بنوك إسلامية متكاملة، تمثل نسبة ١١٪ من إجمالي عدد البنوك في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل عشر نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية، مما يمكنها من تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن إطار مصرفي تقليدي. وتشكل هذه النوافذ الإسلامية نسبة ٣١٪ من إجمالي البنوك التقليدية.

### القطاع المصرفي في مصر



١. وزارة المالية - قانون الصكوك السيادية (ملف PDF) مصر. وزارة المالية. (٢٠٢١م). القانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٢١م بشأن إصدار الصكوك السيادية.
٢. الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA). (٣٠ أغسطس ٢٠٢٢م).
٣. وزارة المالية. (فبراير ٢٠٢٣م). مصر تصدر بنجاح أول صكوك سيادية بقيمة ١,٥ مليار دولار.
٤. الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA). (٢٨ أبريل ٢٠٢٥م).
٥. البنك المركزي المصري. البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

## إجمالي أصول المصارف الإسلامية في مصر بمليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤



المصدر: موديز بنك فوكس، ٢٠٢٥ - بناء على البيانات المالية المدققة.

## رأس مال المصارف الإسلامية في مصر بمليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤\*



المصدر: موديز بنك فوكس، ٢٠٢٥ - بناء على البيانات المالية المدققة.  
\* بما في ذلك رأس المال المدفوع، وعلو الإصدار، وفائض رأس المال.

## ١.٣ أصول القطاع المصرفي الإسلامي في مصر

في عام ٢٠٢٤م، شهد قطاع الصيرفة الإسلامية توسعاً ملحوظاً مع دخول بيت التمويل الكويتي - مصر إلى السوق، وذلك بعد استحوازه على البنك الأهلي المتحد وتحويله إلى بنك إسلامي متكامل يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد ساهم الوافد الجديد بإضافة **٢,٨٤ مليار دولار أمريكي** إلى الأصول، مما رفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية في مصر إلى نحو **١٥,١٨ مليار دولار أمريكي** مقارنةً بـ **١٤,٢٠ مليار دولار أمريكي** في عام ٢٠٢٣م. يعكس هذا التطور تزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية، كما يبرز الدور المتنامي لهذا القطاع في تنويع القطاع المصرفي المصري وتعزيز قدرته التنافسية. ويُعد بنك أبو ظبي الإسلامي أكبر بنك إسلامي في مصر في عام ٢٠٢٤م، بإجمالي أصول بلغ **٥,١٠ مليار دولار أمريكي**، متفوقاً بذلك على جميع البنوك الإسلامية الأخرى العاملة بالكامل وفق الشريعة في البلاد.

## ٢.٣ رؤوس أموال المصارف الإسلامية في مصر

في عام ٢٠٢٤م، شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في مصر تعزيزاً ملحوظاً لقاعدته الرأسمالية مع دخول بيت التمويل الكويتي - مصر إلى السوق، وذلك بعد استحوازه على البنك الأهلي المتحد وتحويله إلى مؤسسة متكاملة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد سجل المصرف الجديد رأس مال قدره **٢٩٥ مليون دولار أمريكي**، لترتفع بذلك القيمة الإجمالية لرؤوس أموال البنوك الإسلامية في مصر إلى **١٢٦ مليون دولار أمريكي**، مقارنةً بـ **٥١٢ مليون دولار أمريكي** في عام ٢٠٢٣م. وجاء بيت التمويل الكويتي - مصر في المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال بين نظرائه، تلاه بنك أبو ظبي الإسلامي - مصر برأس مال قدره **١١٩ مليون دولار أمريكي**. تعكس هذه الأرقام متانة البنية المالية وتنوعها داخل قطاع الصيرفة الإسلامية في مصر، بما يعزز قدرته على توسيع عملياته وتلبية الطلب المتزايد مع توحيد مثل هذه السياقات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

## ٤ قطاع التكافل في مصر

يقوم التكافل على مبادئ التعاون المتبادل، والمسؤولية المشتركة، والالتزام الأخلاقي. وقد شهد هذا القطاع في مصر توسعاً مستمرًا، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالنماذج المالية التي تتماشى مع الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية. ومع وجود **١٠** مؤسسات نشطة تقود هذا التطور، أصبح التكافل يلعب دورًا متزايد الأهمية في مشهد التأمين في البلاد. ويعكس نموه المستمر مساهمته في بناء منظومة مالية أكثر شمولية وأخلاقية.





للاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM



عاشا  
YEARS  
المصرفية الإسلامية  
ISLAMIC BANKING

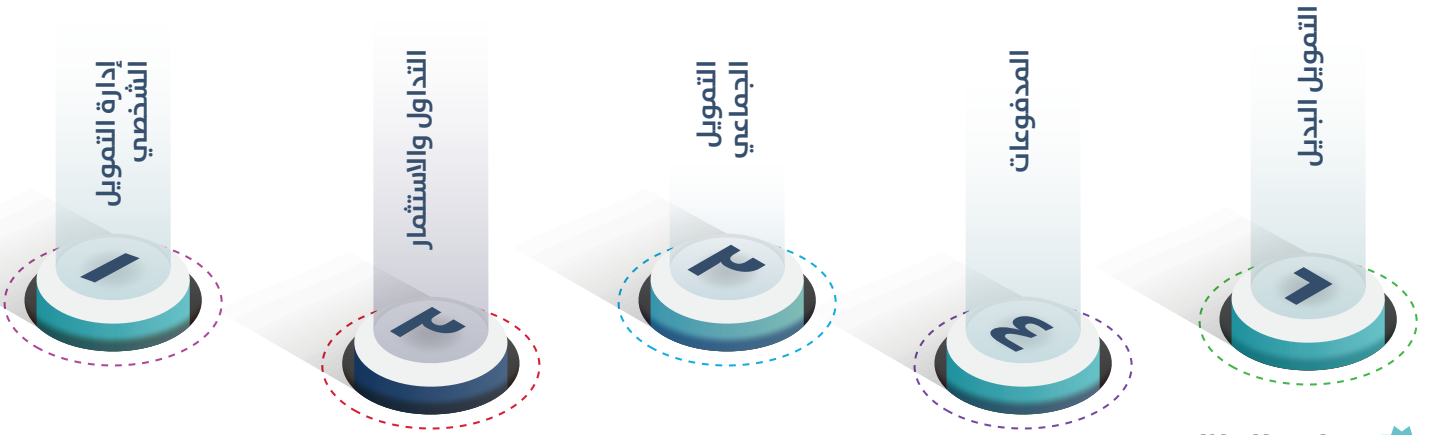


قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي  
Saleh Kamel Islamic Economy Database

## 0 خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية في مصر

تُعد التكنولوجيا المالية الإسلامية في مصر قطاعاً ناشئاً ونشطاً ضمن منظومة التكنولوجيا المالية الأوسع. ويعكس تطوّر هذا القطاع تزايد الطلب على حلول مالية رقمية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تُصمّم لتتناسب السوق المحلي. ويشهد قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية في مصر توسعاً تدريجياً، حيث توجد حالياً 10 جهة فاعلة تقدّم مجموعة من الخدمات. ويتصدّر التمويل البديل هذا القطاع من خلال وجود 6 مزوّدي خدمات، مما يبرز التوجّه المتنامي في مصر نحو نماذج الإقراض المتوافقة مع الشريعة. وفي المقابل، يظل مجال إدارة التمويل الشخصي الأكثر محدودية، إذ لا يوجد سوى مزوّد واحد نشط حالياً في هذا المجال.

## خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية في مصر



## 1 صناعة الحلال

شهدت صناعة الأغذية الحلال تغييرات كبيرة، حيث تركز المزيد من الدول على إنتاج الأغذية الحلال محلياً، وتتعاون الشركات الكبرى لتعزيز مكانتها في السوق. كما يشهد الاستثمار في هذا القطاع نمواً ملحوظاً في منطقة الخليج وأوروبا وبعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية. ووفقاً لتقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2024م، في عام 2023م، ارتفعت قيمة الإنفاق العالمي على الأغذية الحلال بنسبة 1,6٪ لتصل إلى 1,43 تريليون دولار أمريكي. وجاءت مصر في المرتبة الثالثة عالمياً بعد إندونيسيا وبنغلاديش، بإجمالي إنفاق يُقدّر بنحو 116,8 مليار دولار أمريكي، مما يعكس قوة الطلب المحلي. كما أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً في استثمارات اقتصاد الحلال، حيث سجلت 14 صفقة في مجالات الاندماج، والاستحواذ، ورأس المال الاستثماري، والملكية الخاصة، لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً بإجمالي قيمة معلنة بلغت 1,9 مليار دولار أمريكي. وفي واردات الأغذية الحلال، جاءت مصر في المرتبة السادسة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بقيمة واردات بلغت 22,06 مليار دولار أمريكي، مما يعكس دورها المتنامي في تجارة الحلال العالمية. تُعدّ مصر المقر الرئيسي لمجلس الاعتماد المصري، وهو الجهة الوطنية المسؤولة عن ضمان الالتزام بالمعايير الدولية، بما في ذلك اعتماد الحلال. وقد أسست الدولة أربع جهات رسمية لمنح شهادات الحلال، ما يعكس إطاراً مؤسسياً قوياً ومنظماً في هذا المجال. وتولي المؤسسات المصرية اهتماماً متزايداً بالحصول على شهادات الحلال واتباع ممارسات إنتاج متوافقة مع الشريعة، استجابةً للطلب العالمي المتنامي على المنتجات الحلال.

### مجلس الاعتماد المصري



1. دينار ستاندارد. (2024). تقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي (SGIE) 2024/2024.



للاقتصاد الإسلامي  
ALBARAKA FORUM



قاعدة بيانات صالح كامل للاقتصاد الإسلامي  
Saleh Kamel Islamic Economy Database

 Albarakaforum



 [www.albaraka.org](http://www.albaraka.org)